الأمم المتحدة

FCCC/CP/2019/7

الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ

Distr.: General
16 September 2019
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف

الدورة الخامسة والعشرون

سانتياغو، ٢-١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩

البند X من جدول الأعمال المؤقت

الحوار الوزاري الرفيع المستوى الثالث الذي يُعقد مرة كل سنتين بشأن التمويل المناخي: ترجمة الاحتياجات من التمويل المناخي إلى عمل

مذكرة من الرئيسة

موجز

تتضمن هذه الوثيقة، التي أعدتها رئيسة مؤتمر الأطراف بدعم من الأمانة، موجز الحوار الوزاري الرفيع المستوى الثالث الذي يُعقد مرة كل سنتين بشأن التمويل المناخي، الذي عُقد أثناء الدورة ٢٤ لمؤتمر الأطراف في كاتوفيتسه، والذي استرشد، وفقاً للفقرة ١٥ من المقرر ٧/م أ-٢٢، بالتقارير المتعلقة بحلقات العمل المعقودة أثناء الدورات بشأن التمويل المناخي الطويل الأجل وبتقييم فترة السنتين والعرض العام لتدفقات التمويل المناخي لعام ٢٠١٨، والذي ركز، وفقاً للفقرة ١٧ من المقرر ٦/م أ-٢٣، على موضوع الحصول على التمويل المناخي.

GE.19-15802(A)

1915802

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقرات	*الصفحة*
أولاً –	مقدمة	١-٤	٣
	ألف – الولاية	١-٢	٣
	باء – نطاق المذكرة	٣	٣
	جيم – الإجراء الذي يمكن أن يتخذه مؤتمر الأطراف	٤	٣
ثانياً –	الرسائل الرئيسية	٥-٩	٤
ثالثاً –	الأعمال	١٠-٢٣	٤
	ألف – الأنشطة التحضيرية	١٠-١١	٤
	باء – الافتتاح	١٢-٢٣	٥
رابعاً –	نتائج المناقشات	٢٤-٣٩	٧
	ألف – تعبئة التمويل والاستثمار من أجل ترجمة الاحتياجات من التمويل المناخي إلى عمل	٢٥-٣٢	٨
	باء – زيادة فرص الحصول على التمويل المناخي	٣٣-٣٧	٩
	جيم – المبادرات الرامية إلى حشد وتحفيز التمويل العام والخاص	٣٨-٣٩	١٠

أولاً- مقدمة

ألف- الولاية

١- قرر مؤتمر الأطراف في دورته ١٩ عقد حوار وزاري رفيع المستوى يبدأ في عام ٢٠١٤ وينتهي في عام ٢٠٢٠[١]. وطلب مؤتمر الأطراف، في المقرر نفسه، إلى رئاسة مؤتمر الأطراف تلخيص مداولات الحوار. وعُقد الحوار الوزاري الرفيع المستوى الأول أثناء الدورة ٢٠ لمؤتمر الأطراف في ليما[٢]، وعُقد الحوار الثاني أثناء الدورة ٢٢ لمؤتمر الأطراف في مراكش[٣].

٢- وقرر مؤتمر الأطراف في دورته ٢٢ أن يسترشد الحوار بتقريري حلقتي العمل المعقودتين أثناء الدورة بشأن التمويل المناخي الطويل الأجل في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٧ و٧ أيار/مايو ٢٠١٨ في بون، بالتزامن مع دورتي الهيئات الفرعية ٤٦[٤] و٤٨[٥]، وبتقييم فترة السنتين والعرض العام لتدفقات التمويل المناخي لعام ٢٠١٨[٦]. وبموجب المقرر نفسه، طلب مؤتمر الأطراف إلى الرئاسة أن تعمل، بدعم من الأمانة، على إعداد موجز للحوار الوزاري الرفيع المستوى الثالث، الذي عُقد في كاتوفيتسه أثناء الدورة ٢٤ لمؤتمر الأطراف، كي ينظر فيه مؤتمر الأطراف في دورته ٢٥ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩)[٧]. ودعا مؤتمر الأطراف في دورته ٢٣ الرئاسة إلى النظر، لدى تنظيم الحوار الوزاري الرفيع المستوى الثالث، في التركيز على موضوع الحصول على التمويل المناخي[٨].

باء- نطاق المذكرة

٣- بعد عرض الرسائل الرئيسية المنبثقة عن الحوار (الفصل الثاني)، تُقدَّم المعلومات المتعلقة بالأنشطة التحضيرية للحوار الوزاري الثالث وأعماله (الفصل الثالث). وتُختتم المذكرة بموجز لنتائج المناقشات التي جرت أثناء الحوار (الفصل الرابع).

جيم- الإجراء الذي يمكن أن يتخذه مؤتمر الأطراف

٤- قد يود مؤتمر الأطراف أن ينظر في هذا الموجز باعتباره مساهمة في مداولات التمويل المناخي الطويل الأجل.

---

(١) المقرر ٣/م أ-١٩، الفقرة ١٣.

(٢) التقرير الموجز متاح في: http://unfccc.int/files/cooperation_support/financial_mechanism/long-term_finance/application/pdf/hldm_summary.pdf.

(٣) التقرير الموجز متاح في: https://unfccc.int/documents/28210.

(٤) FCCC/CP/2017/4.

(٥) FCCC/CP/2018/4.

(٦) المقرر ٧/م أ-٢٢، الفقرة ١٥.

(٧) المقرر ٧/م أ-٢٢، الفقرة ١٦.

(٨) المقرر ٦/م أ-٢٣، الفقرة ١٧.

ثانياً- الرسائل الرئيسية

٥- تفيد التقارير أن التمويل العام المقدم والمعبأ عن طريق القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف ما برح يزداد. وعلى الرغم من هذا الاتجاه الإيجابي، يتعين زيادة التمويل المناخي لدعم العمل المناخي في البلدان النامية.

٦- ولن يفي التمويل الحكومي بمفرده بالاحتياجات الاستثمارية للبلدان النامية. ومن المهم الجمع بين السياسات التمكينية والحوافز وزيادة فرص الحصول على الأموال من أجل تعبئة التمويل من القطاع الخاص. والوفاء بالتزامات التمويل المناخي التي تعهدت بها البلدان المتقدمة الأطراف عامل رئيسي في بناء الثقة المتبادلة، يسهم في زيادة القدرة على التنبؤ والوضوح، مما يمكن أن ييسر التخطيط المستنير وتعزيز العمل المناخي في البلدان النامية.

٧- واتباع نهج حكومي كلي أمر بالغ الأهمية للتوصل إلى رؤية مقنعة ومتكاملة للتصدي لتغير المناخ. ومن شأن إتاحة حيز للقيام بنشاط جماعي في العمل المناخي تشارك فيه وزارات المالية والتخطيط والاقتصاد بالتعاون مع وزارة البيئة أن ييسر فهم الممارسات الجيدة في العمل المناخي وتحديد الفرص المتاحة لتوسيع نطاق العمل، بسُبل منها وضع سياسات على صعيدي الميزانية والمالية موجهة قطرياً فيما يتصل بتغير المناخ ومتماشية مع الأهداف المتعلقة بتغير المناخ.

٨- ويلزم زيادة تمويل أنشطة التكيف زيادة كبيرة وعاجلة لمعالجة التأثير المتزايد للظواهر الجوية القصوى التي يحدثها تغير المناخ. وزيادة الوضوح بشأن احتياجات الحصول على دعم أنشطة التكيف أمر لا غنى عنه من أجل وضع مقترحات لتمويل أنشطة التكيف.

٩- ولا تزال البلدان النامية تواجه عقبات في الحصول على التمويل المناخي. ويمكن تخطي هذه العقبات بُسبل منها تبسيط طرائق الوصول إلى صناديق المناخ وجعل البيئات التنظيمية والسياساتية مواتية، وتوفير بناء القدرات والدعم التقني.

ثالثاً- الأعمال

ألف- الأنشطة التحضيرية

١٠- دعا إلى عقد الحوار الوزاري الرفيع المستوى الثالث رئيسُ مؤتمر الأطراف، ميشال كورتيكا. ودعت رئاسة مؤتمر الأطراف، بدعم من الأمانة، المشاركين في حلقة النقاش الرفيعة المستوى، بمن فيهم الوزراء وممثلو الحكومات الوطنية والمحلية، ومسؤولو الأمم المتحدة، وممثلو الكيانات التشغيلية للآلية المالية للاتفاقية، وكبار ممثلي المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وخبراء التمويل المناخي من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، إلى تيسير الجلسات والمشاركة فيها.

١١- وركز الحوار على الجهود والمبادرات الملموسة المتصلة بتعبئة التمويل والاستثمار من أجل ترجمة الاحتياجات من التمويل المناخي إلى عمل وتدعيم فرص حصول البلدان النامية على التمويل المناخي. واستجابةً لدعوة مؤتمر الأطراف، أولى الحوار مسألة الحصول على التمويل المناخي اهتماماً خاصاً.

باء- الافتتاح

١٢- عُقد الحوار الوزاري الرفيع المستوى الثالث في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بالتزامن مع الدورة ٢٤ لمؤتمر الأطراف. وفُتح باب المشاركة في هذا الحدث لجميع الأطراف والجهات المراقبة التي حضرت الدورة. والبرنامج والوثائق الأخرى متاحة في الموقع الشبكي للاتفاقية[٩].

١٣- وافتتح الجلسة الأولى مديرُ الحوار الوزاري الرفيع المستوى الثالث، مانويل بولغار - فيدال، رئيس قسم الممارسات المتعلقة بالمناخ والطاقة في الصندوق العالمي لحماية الطبيعة ورئيس الدورة ٢٠ لمؤتمر الأطراف. وأدلى السيد كورتيكا بملاحظات افتتاحية، فتطرق بإيجاز إلى نتائج الحوارين الوزاريين الأول والثاني، قبل أن يؤكد الحاجة الملحة إلى الإسراع في تعبئة تمويل المناخي. ولاحظ أن القدرة على اتخاذ إجراءات في مجال تغير المناخ والتكيف مع عواقبه تختلف من بلد إلى آخر، وأشار إلى المادة ٩ من اتفاق باريس، التي تتضمن أحكاماً بشأن الدعم المالي. وشدد السيد كورتيكا على أن كفالة مواصلة التقدم صوب تحقيق الهدف المتمثل في التعبئة المشتركة لـ ١٠٠ بليون دولار سنوياً للتمويل المناخي بحلول عام ٢٠٢٠ لا يزال أمراً بالغ الأهمية. وعلاوةً على ذلك، ذكّر الحاضرين بالاستنتاجات الجديرة بالملاحظة التي انبثقت عن حلقة العمل المعقودة أثناء الدورة في عام ٢٠١٨ بشأن التمويل المناخي الطويل الأجل والتي ركزت على مواضيع تتعلق بصياغة الاحتياجات المحددة في إطار العمليات التي تقودها البلدان وترجمتها إلى مشاريع وبرامج، وتحديد أدوار السياسات والبيئات التمكينية من أجل تمويل أنشطة التخفيف والتكيف، وتيسير سبل محسنة للحصول على التمويل.

١٤- وتلا الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها السيد كورتيكا عرضٌ رئيسي قدمه نيكولاس ستيرن، أستاذ الاقتصاد وشؤون الحكم بكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، ورئيس معهد غرانتام لبحوث تغير المناخ والبيئة. وركز السيد ستيرن في عرضه على مسائل السياسة العامة والتمويل من أجل تحقيق النمو الشامل للجميع في القرن الحادي والعشرين، واستشهد بتقرير اللجنة العالمية المعنية بالاقتصاد والمناخ[١٠]، فشدد على أن العقدين القادمين سيكونان حاسمي الأهمية لأن الخيارات المتعلقة بالبنى التحتية ورؤوس الأموال من شأنها إما أن تجعل المجتمعات حبيسة الانبعاثات المرتفعة أو أن تضعها على مسار نمو خفيض الكربون يمكن أن يكون مستداماً وشاملاً للجميع. وعلى الصعيد العالمي، يجب خفض الانبعاثات بنسبة ٣٠ إلى ٣٥ في المائة في السنوات العشرين المقبلة، ويتعين على البلدان أن تحسن التصرف سريعاً على خلفية اقتصاد عالمي يُتوقع أن يتضاعف في العقود القادمة.

١٥- ولاحظ السيد ستيرن أن البنى التحتية المستدامة هي في صلب اتفاق باريس وخطة التنمية المستدامة وأن الإجراءات التي تُتخذ في مجال الابتكار والنقل وفي قطاعات رئيسية مثل الطاقة والمدن والغذاء واستخدام الأراضي والمياه والصناعة يمكن أن تحرر الاستثمار والنمو والتنمية المستدامة. وباتخاذ مجموعة مناسبة من الإجراءات، يمكن إيجاد ما يزيد على ٦٥ مليون وظيفة إضافية خفيضة الكربون، ويمكن إتاحة ٢,٨ تريليون دولار من خلال تسعير الكربون

(٩) متاح في: https://unfccc.int/event/3rd-high-level-ministerial-dialogue-on-climate-finance-translating-climate-finance-needs-into-action.

(١٠) متاح في: https://newclimateeconomy.report/2018.

وإلغاء إعانات الوقود الأحفوري، وتجنب ٧٠٠ ٠٠٠ من الوفيات المبكرة الناجمة عن التلوث الجوي. ولاحظ السيد ستيرن أن الاستثمار المطلوب نوعاً وكماً سيحدده توجيه سياساتي وحكومي سليم، وشدد على أن المخاطر الناجمة عن السياسات الحكومية هي أكبر رادع للاستثمار على الصعيد العالمي. وأكد أن السياسات يجب أن تتمتع بالمصداقية بمرور الزمن وأن تقترن بمرونة يمكن التنبؤ بها.

١٦- وبالنظر إلى حجم الاستثمارات المطلوبة للبنى التحتية المستدامة، يلزم زيادة التمويل زيادة كبيرة من جميع المصادر – المحلية والدولية، العامة والخاصة – ويلزم تدعيم الروابط بينها. ولئن كان التقدم المحرز نحو بلوغ هدف الـ ١٠٠ بليون دولار بطيئاً فإن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أخذت تحث خطاها الآن. وأشار السيد ستيرن إلى ضرورة تحويل التركيز إلى المهمة الأكبر المتمثلة في تعبئة التريليونات اللازمة لوضع وتنفيذ البنى التحتية المستدامة، والتنمية بوجه أعم، ودعا إلى إقامة شراكة معززة استناداً إلى فهم جديد للعمل المناخي. وقال إن الاستدامة تستوجب الاستثمار في الأصول المادية والبشرية والطبيعية وفي رأس المال الاجتماعي، وإن صناديق المناخ عنصر أساسي.

١٧- وذكر السيد ستيرن في ختام عرضه أن طريقة إدارة الانتقال إلى اقتصاد عديم انبعاثات الكربون ستكون أساسية لبناء توافق في الآراء من أجل اتخاذ إجراءات قوية ومستدامة. ولا يقتصر الانتقال العادل على مجرد إدارة الانتقال إلى اقتصاد عديم انبعاثات الكربون. بل يجب في الوقت نفسه إدارة تغييرات كبيرة أخرى في الهيكل الاقتصادي، بما في ذلك التحول إلى الخدمات، والتكنولوجيات الموفرة للعمالة، والعولمة. وشدد على ضرورة توفير التعليم والتدريب لدعم التعلم مدى الحياة؛ ودعم المهارات الجديدة وريادة الأعمال عن طريق التمويل؛ ودعم التعاون بين الحكومات المحلية والجامعات ومؤسسات الأعمال؛ وإحلال الخدمات والأنشطة العامة في المناطق المتضررة من أجل تحفيز الاقتصادات المحلية؛ وتعزيز الحماية الاجتماعية.

١٨- واختُتمت الجلسة الافتتاحية بعرض للنتائج التي استخلصتها اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل من تقييم فترة السنتين والعرض العام لتدفقات التمويل المناخي لعام ٢٠١٨. ولاحظ ساييني نافو، أحد أعضاء اللجنة، أن التدفقات العالمية للتمويل المناخي زادت في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ بنسبة ١٧ في المائة مقارنةً بالفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. أما التمويل الخاص بالمناخ تحديداً المقدم إلى الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية والمبلغ عنه في تقارير فترة السنتين الثالثة المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الثاني للاتفاقية فقد زاد بنسبة ٢٤ في المائة في عام ٢٠١٥ (ليبلغ ما مجموعه ٣٣ بليون دولار في تلك السنة)، وبنسبة ١٤ في المائة في عام ٢٠١٦ (ليبلغ ما مجموعه ٣٨ بليون دولار في تلك السنة). وبلغ التمويل المناخي المقدم عن طريق صناديق الاتفاقية وغيرها من صناديق المناخ المتعددة الأطراف ١,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٥ و٢,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٦. وتُعزى هذه الزيادة الكبيرة إلى تكثيف عمليات الصندوق الأخضر للمناخ.

١٩- وأفادت التقارير أن التمويل المناخي الموجه من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من مواردها الخاصة إلى البلدان المؤهلة بلغ ٢٣,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٥ و٢٥,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٦. وبلغ حجم التمويل المعبأ من القطاع الخاص كما أفادت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ١٠,٩ بلايين دولار في عام ٢٠١٥ و١٥,٧ بليون دولار في عام ٢٠١٦.

وقدرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف عبأت من القطاع الخاص مبلغاً قدره ٢١,٧ بليون دولار لتمويل أنشطة متصلة بالمناخ في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥.

٢٠- ويقدم تقييم فترة السنتين والعرض العام لتدفقات التمويل المناخي لعام ٢٠١٨ أيضاً نظرة متعمقة عن المستفيدين من التمويل المناخي. ففي عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، تلقت الحكومات الوطنية والمحلية ما نسبته ٥١ في المائة و٦١ في المائة على التوالي من التمويل الثنائي المبلغ عنه إلى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومن إجمالي التمويل المناخي الذي التزمت به المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من مواردها الخاصة، وُجه ما نسبته ٧٢ و٧٤ في المائة إلى جهات مستفيدة في القطاع العام في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، على التوالي. بيد أن نقص البيانات وعدم الإبلاغ بشكل كامل يجعل من الصعب تحديد المؤسسات المستفيدة.

٢١- وفيما يتعلق بالطرائق والمقاييس، لا تزال توجد ثغرات لا يُستهان بها في البيانات المتصلة بالتمويل المناخي على الصعيد المحلي والاستثمارات الخاصة في قطاعات النقل والمباني والصناعة والزراعة والحراجة والمياه وإدارة النفايات. ومن هذا المنطلق، سيكون العمل المتعلق بمقاييس تأثير التمويل المناخي، لا سيما فيما يخص التكيف والقدرة على تحمل تغير المناخ، مهماً لتحسين فهم تدفقات التمويل المناخي في السياق الأوسع للتنمية الاقتصادية.

٢٢- ولئن كانت التدفقات المالية المتصلة بالمناخ بلغت حالياً مستوى لا يُستهان به قدره ٦٨٠ بليون دولار، فإنها لا تزال صغيرة الحجم في سياق الاتجاهات الأوسع نطاقاً في التدفقات والاستثمارات العالمية. ويجب زيادة تدفقات التمويل المناخي بالاقتران مع ضمان اتساق التدفقات، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١(ج) من المادة ٢ من اتفاق باريس. ويدل مسح مجموعات البيانات المتعلقة بالتدفقات والأرصدة على أن إدماج اعتبارات تغير المناخ في عمليات صنع القرار الأوسع نطاقاً لا يزال في بداياته.

٢٣- وتلت الجلسةَ الافتتاحية حلقاتُ نقاش رفيعة المستوى جمعت بين أصحاب المصلحة المتعددين وعُقدت في جلستين منفصلتين، ثم في جلسة نهائية. وكانت الجلسة النهائية عبارة عن جلسة نقاش عامة ومفتوحة دُعي فيها الوزراء وممثلو الدول والممثلون الرفيعو المستوى للمنظمات المراقبة إلى تقديم آرائهم في المواضيع التي تناولتها مختلف حلقات النقاش وإلى إبلاغ الحاضرين، عند الاقتضاء، بأي إجراءات أو مبادرات ذات صلة بمجال تركيز هذا الحدث[(١١)]. والتسجيل بالفيديو للحوار الوزاري الثالث متاح في الموقع الشبكي للاتفاقية[(١٢)].

رابعاً- نتائج المناقشات

٢٤- شهد الحوار الوزاري الرفيع المستوى الثالث مناقشات حافلة حول موضوع ترجمة الاحتياجات من التمويل المناخي إلى عمل. وقد ألقى كلمات وشارك في المناقشات

(١١) جميع البيانات التي وردت في شكل مكتوب متاحة في: https://unfccc.int/event/3rd-hlmd-on-climate-finance.

(١٢) متاح في: https://unfccc-cop24.streamworld.de/webcast/3rd-high-level-ministerial-dialogue-on-climate-fin.

ما مجموعه ٤٦ شخصاً من الوزراء وكبار المسؤولين ورؤساء المنظمات. وتلخص الفصول الفرعية التالية نتائج المناقشات التي جرت أثناء الحوار.

ألف- تعبئة التمويل والاستثمار من أجل ترجمة الاحتياجات من التمويل المناخي إلى عمل

٢٥- استناداً إلى المعلومات المقدمة في تقييم فترة السنتين والعرض العام لتدفقات التمويل المناخي لعام ٢٠١٨، تدارس الوزراء حالة تدفقات التمويل المناخي. وأُقر عموماً بحدوث زيادة إجمالية في التمويل العام المبلغ عنه، المعبأ والمقدم عن طريق قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف، بنسبة قدرها ١٧ في المائة في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ مقارنةً بالفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. ولوحظ أن تمويل إجراءات التكيف لا يزال يمثل حصة ضئيلة من التمويل المناخي إجمالاً.

٢٦- ودعا بعض الوزراء إلى خطاب متماسك، وأشاروا إلى ضرورة الوفاء بالتزامات التمويل المناخي المتعهد بها في الدورة ٢١ لمؤتمر الأطراف باعتبار ذلك عاملاً بالغ الأهمية لبناء الثقة المتبادلة. وفي هذا الصدد، ناقش بعض الوزراء أهمية وفاء البلدان بتعهداتها فيما يخص التمويل المناخي - ولا سيما التعهدات المقدمة إلى الصندوق الأخضر للمناخ - لضمان تحقيق هدف الـ ١٠٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠. وأوضح عدة وزراء من البلدان المتقدمة كيف زادت التزامات بلدانهم المتعلقة بالتمويل المناخي في السنوات الأخيرة وأعلنوا التزامات من أجل تيسير تعبئة التمويل المناخي (انظر الفصل رابعاً - جيم أدناه)

٢٧- وركز المشاركون على تحديد تدابير تعبئة الموارد التي يمكن أن تساعد على زيادة مستويات التمويل المناخي السنوية. وفي هذا الصدد، اتفق الوزراء على أن التمويل الحكومي في حد ذاته لن يكون كافياً، وسلطوا الضوء على الدور الذي يمكن أن يضطلع به القطاع الخاص في تعبئة التمويل المناخي. ومثلما أُبرز دور الحكومات في الاستفادة من مشاركة القطاع الخاص من خلال السياسات التمكينية التي تخفف من مخاطر الاستثمار، مثل توفير الحوافز للمشاريع الخفيضة الكربون، وزيادة فرص الاستفادة من الأدوات المالية الجذابة مثل المنح، وتنفيذ خطط واضحة وطويلة الأجل، أُبرز كذلك قيام القطاع الخاص بدور ريادي في تعبئة التمويل المناخي.

٢٨- وشملت التدابير الأخرى التي أشار إليها المشاركون التخلص التدريجي من إعانات الوقود الأحفوري وتحفيز مشاريع الطاقة المتجددة التي تتلقى بالمقارنة إعانات أقل كثيراً. وأشير أيضاً إلى تسعير الكربون بوصفه أداة يمكن أن توفر موارد مناخية لا يُستهان بها وتُحدث تخفيضات في الانبعاثات فعالة من حيث التكلفة. وذكر أحد الوزراء أهمية تكثيف الإقراض من مصارف التنمية المتعددة الأطراف - في ظل ظروف سوقية مواتية - باعتبار ذلك أداة قيّمة للحد من المخاطر وتعزيز الاستثمارات الخفيضة الكربون.

٢٩- وشدد الوزراء على الحاجة إلى معلومات مسبقة لتعزيز القدرة على التنبؤ والوضوح بشأن توافر التمويل المناخي. وستسترشد البلدان النامية بالمعلومات الأولية في تخطيط وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ، ولا سيما في تنفيذ الإجراءات المطروحة في مساهماتها المحددة وطنياً. وأشار أحد الوزراء إلى الحاجة إلى توقعات مفصلة وطويلة الأجل بشأن مصادر التمويل المناخي

وحجمه وتخصيصها للبلدان النامية من أجل تحسين التخطيط والإجراءات المنسقة. وبناءً على ذلك، سيكون هذا جانباً أساسياً من جوانب بناء الثقة بين الأطراف.

٣٠- وبالنظر إلى طبيعة مسألة تغير المناخ الشاملة لقطاعات متعددة، شدد الوزراء على أهمية اتباع نهج يشمل الحكومة بأسرها من خلال الجمع بين وزارتي المالية والتخطيط ووزارة البيئة لتحقيق رؤية مقنعة ومتكاملة بشأن تغير المناخ. وتوفير حيز مخصص لتقاسم الخبرات والدروس المستفادة من أنشطة تنفيذ محددة يمكن أن يساعد الجهات المعنية بشؤون المناخ على فهم الممارسات الجيدة للعمل المناخي وتحديد الفرص المتاحة لتوسيع نطاق العمل.

٣١- وسُلط الضوء على دور وزراء المالية ووُصف بأنه دور مهم للغاية في التشجيع على زيادة تعبئة التمويل المناخي وفي الانتقال إلى اقتصادات خفيضة الكربون وقادرة على تحمل تغير المناخ، بسبل منها وضع سياسات على صعيدي الميزانية والمالية موجهة قطرياً ومتماشية مع الأهداف المتعلقة بتغير المناخ. وفي هذا الصدد، أشير إلى العمل الذي يضطلع به ائتلاف وزراء المالية من أجل العمل المناخي، بتنسيق من وزيري مالية شيلي وفنلندا وبدعم من البنك الدولي، باعتباره مثالاً إيجابياً على تيسير مساهمة وزراء المالية في الانخراط الجماعي في العمل المناخي.

٣٢- وسلط وزراء آخرون الضوء على أهمية اتباع نهج شامل من خلال مواءمة النظام المالي مع أهداف اتفاق باريس واتفاقية التنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة. وأكد الوزراء أهمية إشراك جميع القطاعات في مكافحة تغير المناخ. ومن الأمثلة المذكورة قطاعا النقل البحري والجوي، اللذان لهما بصمة بيئية هائلة، واللذان يتعين تدعيم أهداف خفض الانبعاثات والالتزامات المالية الخاصة بهما.

باء- زيادة فرص الحصول على التمويل المناخي

٣٣- حدد الحوار الوزاري الرفيع المستوى الثالث العوامل الرئيسية التي يمكن أن تسهم في تعزيز فرص الحصول على التمويل المناخي. ووضوح متطلبات صناديق المناخ شرط أساسي لحصول لبلدان النامية على التمويل المناخي، لا سيما فيما يخص التكيف. ولدى النظر في بعض الحواجز الرئيسية التي تحول دون الحصول على التمويل المناخي، سلط بعض الوزراء الضوء على أهمية وضوح ومواءمة معايير الاستثمار ومتطلبات الأهلية وشروط التمويل. وذكر أحد الوزراء أن البلدان النامية تواجه حالياً مشهداً معقداً وشديد التجزؤ فيما يخص التمويل المناخي، حيث إن لكل صندوق إجراءات وأولويات ونطاقاً للتقييم خاصة به، الأمر الذي يعوق فرص الحصول على التمويل.

٣٤- وعلى الرغم من تسليط الضوء على الجهود الرامية إلى تيسير الحصول على التمويل المناخي باعتبارها اتجاهات إيجابية، مثل عملية الموافقة المبسطة في الصندوق الأخضر للمناخ، شدد المشاركون على أن جهات التمويل الرئيسية مثل صناديق المناخ والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الثنائية يلزم أن تحسن التنسيق فيما بينها، وأن تسترشد بحكومات البلدان المضيفة وأهدافها الوطنية لتيسير الحصول على التمويل المناخي.

٣٥- ومما يزيد من صعوبة الحصول على تمويل التكيف عدم الوضوح وعدم التوجيه. فعلى سبيل المثال، من غير الواضح للبلدان النامية ما الذي يشكل تمويل تكيف، ومن ثم تواجه هذه

البلدان صعوبات في إيجاد أرضية مشتركة بشأن كيفية تعزيز أنشطة التكيف. وأُبرزت عملية تجديد موارد الصندوق الأخضر للمناخ، إلى جانب جهوده الرامية إلى معالجة الثغرات السياساتية الحالية، بوصفها فرصة لإتاحة المزيد من الوضوح والتوجيه للبلدان النامية، بسبل منها مثلاً إلقاء الضوء على الأولويات الاستراتيجية والبرنامجية.

٣٦- وأكد الوزراء أن بناء الثقة وضمان الملكية القطرية عاملان أساسيان في وضع وتنفيذ مشاريع محكمة في مجال المناخ والإسهام في المشاريع المستدامة والطويلة الأجل بالنظر إلى أن الأنشطة يُخطط لها بمستوى عال من الجهود المحلية والمشاركة المجتمعية الواسعة. وأشير إلى طرائق الوصول المباشر في إطار صندوق التكيف والصندوق الأخضر للمناخ باعتبارها أمثلة ناجحة لطرائق تعزيز الملكية القطرية.

٣٧- وأشار الوزراء إلى أن تبسيط سبل الحصول على التمويل المناخي ليس سوى جزء من تعزيز إمكانية الحصول على هذا التمويل. إذ لا يقل عن ذلك أهمية توفير بيئات تنظيمية وسياساتية مواتية مقرونة بالدعم التقني وبناء القدرات. وسيقت أمثلة على مبادرات قائمة تقدم المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل وضع المشاريع والحصول على التمويل المناخي.

جيم- المبادرات الرامية إلى حشد وتخفيز التمويل العام والخاص

٣٨- وافق المشاركون على أن تعبئة موارد إضافية خطوة مهمة لتحقيق أهداف اتفاق باريس. وفي هذا الصدد، شدد المشاركون على ضرورة رفع مستويات التمويل المناخي من أجل تخفيف الانبعاثات العالمية بشكل كاف والتكيف مع تغير المناخ بشكل آمن. وصدرت الإعلانات التالية بشأن تعبئة التمويل المناخي والاستثمار وتيسير بناء القدرات والدعم التقني:

(أ) أكدت ممثلة الحكومة الفرنسية من جديد التزام بلدها بتحقيق هدفه المتعلق بالتمويل المناخي والبالغ خمسة بلايين يورو في السنة ابتداءً من عام ٢٠٢٠، كما أُعلن في الدورة ٢١ لمؤتمر الأطراف. كما أعلنت عن تقديم مساهمات محددة قدرها ١٢ مليون يورو و٢٠ مليون يورو و١٥ مليون دولار إلى الصندوق الأخضر للمناخ وصندوق أقل البلدان نمواً وصندوق التكيف، على التوالي؛

(ب) ذكر الممثل الخاص لشؤون تغير المناخ في حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أن بلده التزم بمبلغ قدره ٥,٨ بلايين جنيه استرليني للأنشطة المتعلقة بتغير المناخ، وأنه سيمضي قدماً بمستوى الطموح نفسه. وتأسيساً على خبرة المملكة المتحدة، أعلن عن مبادرات بمبلغ قدره ٣٥٠ مليون جنيه استرليني لإقامة بنى تحتية مستدامة، وتوفير المساعدة التقنية، ولبرنامج تسريع التمويل المناخي الذي يقوم بموجبه خبراء في شؤون التمويل من المملكة المتحدة بدعم البلدان النامية في إعداد مشاريع في مجال المناخ، وبرنامج التسريع السوقي لبناء المشاريع الخضراء، وهو مبلغ استثماري قدره ١٠٦ ملايين جنيه استرليني يهدف إلى حشد بليوني جنيه استرليني؛

(ج) ذكر وزير البيئة السويدي إن بلده أكبر مانح للتمويل المناخي للفرد الواحد، وسيظل ملتزماً التزاماً تاماً بزيادة نصيبه من هدف الـ ١٠٠ بليون دولار. وفي هذا الصدد، تعهد الوزير بالمساهمة بمبلغ ٥,٥ ملايين دولار لكل من صندوق التكيف وصندوق أقل البلدان نمواً؛

(د) أعلن وزير شؤون تغير المناخ في نيوزيلندا أن بلده سيساهم بثلاثة ملايين دولار نيوزيلندي لصالح صندوق التكيف وبـ ١,٥ مليون دولار نيوزيلندي في السنوات الثلاث المقبلة من أجل إنشاء مركز للمساهمات المحددة وطنياً في منطقة المحيط الهادئ لدعم الدول الجزرية في المحيط الهادئ في تحقيق أهداف مساهماتها المحددة وطنياً. وعلاوةً على ذلك، سلط الضوء على أهمية توفير الدعم التقني وبناء القدرات وأعلن دعم نيوزيلندا لإنشاء مركز لشؤون تغير المناخ في المحيط الهادئ في ساموا، يهدف إلى دعم بلدان المحيط الهادئ في إعداد مقترحات التمويل وتقديمها إلى الصندوق الأخضر للمناخ؛

(هـ) أكد وزير الدولة في الوزارة الاتحادية للبيئة وحفظ الطبيعة والسلامة النووية في ألمانيا مجدداً التعهد المعلن قبل انعقاد الدورة ٢٤ لمؤتمر الأطراف بمضاعفة مساهمة بلده لتجديد موارد الصندوق الأخضر للمناخ إلى ١,٥ بليون يورو. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن اعتزام ألمانيا تقديم مساهمة إلى صندوق التكيف تبلغ، كما أكد لاحقاً في المؤتمر، ٧٠ مليون يورو؛

(و) أعلن ممثل الحكومة السويسرية التزامات بمبلغ قدره ١٢٠ مليون دولار لتمويل أنشطة عامة جديدة لمكافحة تغير المناخ في عام ٢٠١٨، بما في ذلك لمشاريع وبرامج ثنائية متعلقة بالمناخ، على أن يُصرف ما نسبته ٧٥ في المائة من المبلغ لإجراءات التكيف و٢٥ في المائة لإجراءات التخفيف؛ وبمبلغ يزيد على ١٢ مليون دولار للصندوق الدولي للتنمية الزراعية من أجل إجراءات هادفة لمكافحة تغير المناخ؛ وبمبلغ قدره ٩ ملايين دولار لشراكة نظم الإنذار المبكر بالمخاطر المناخية؛ وبمبلغ قدره ١٠ ملايين دولار لصندوق الكربون الحيوي. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن اعتزام سويسرا المساهمة بما يزيد على ١٣ مليون دولار في صندوق أقل البلدان نمواً والصندوق الخاص بتغير المناخ معاً خلال السنوات الأربع المقبلة، وكذلك بمبلغ قدره ١١٨ مليون فرنك سويسري في الفترة السادسة لتجديد موارد مرفق البيئة العالمية، رهناً بموافقة البرلمان؛

(ز) أعلن ممثل المفوضية الأوروبية أنها ستساهم بعشرة ملايين يورو في صندوق التكيف إضافةً إلى فرادى الالتزامات التي تعهدت بها دولها الأعضاء؛

(ح) أكد ممثل البنك الدولي من جديد ما أعلنه قبل الدورة ٢٤ لمؤتمر الأطراف من مضاعفة الإقراض إلى مبلغ قدره ٢٠٠ بليون دولار من عام ٢٠٢١ إلى عام ٢٠٢٥، من أجل تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية ودعم ائتلاف وزراء المالية من أجل العمل المناخي.

٣٩- وأعرب الوزراء عن شكرهم لرئاسة مؤتمر الأطراف لعقده الحوار الوزاري الرفيع المستوى الثالث وأبدوا تأييدهم للرئاسة في المضي قدماً بالأفكار التي انبثقت عن الحوار.